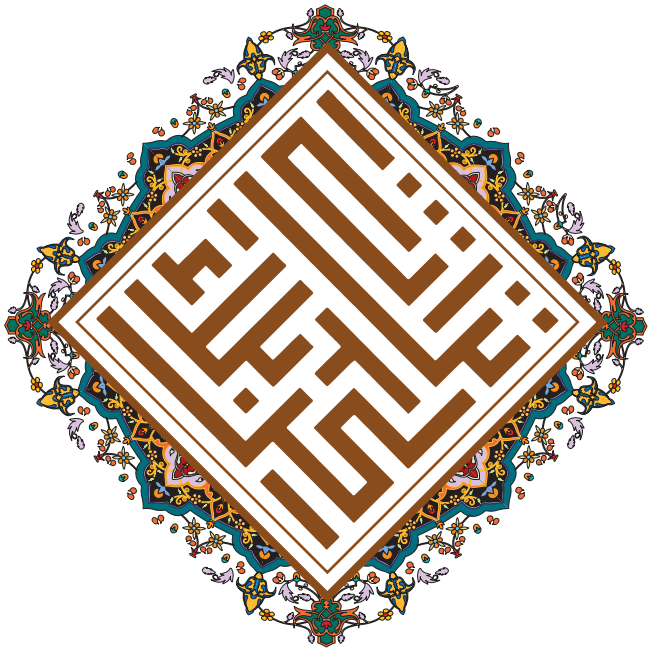

مَجَلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

تُعْنى بِالتُراث الكَربَلائي

مُجَازَةٌ مِنْ وزَارَةِ التَّعْلِيْمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسيّة المقدّسة

قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

مركز تراث كربلاء

السنة الحادية عشرة/ المجلَّد الحادي عشر/ العددان الثالث و الرابع (٤١-٤٢)

جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ/ كانون الأوّل ٢٠٢٤م

نَظْرَة نَقْدِيّة فِي نُصُوصْ الطَّبَريّ التَّأْرِيخيَّة

(نَهْضَة الإمَام الحُسَيْن عليه السلام سنة (٦١هـ-٦٨٠م) أَنْمُوذَجًا)

A Critical Perspective on Al-Tabari's Historical Narratives

(The Uprising of Imam Hussein, Peace Be Upon Him, in 61 AH / 680 CE as a Model)

مُنِيف فيّاض

مركز إحياء التراث/ العتبة العباسيّة المقدّسة

Researcher:Muneef Fayad

Al-Abbas Holy Shrine - Center of Heritage Revival

المُلَخّص

تَرُوم فِكرة البَحث لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة؛ وهي: نقد الروايات التأريخيّة المُزوّرة في المحتوى والمضمون؛ في قِبال الروايات التأريخيّة الصحيحة المُوافقة لحقيقة الواقع. والكشف عن الأسباب الداعية إلى طمس الحقائق وإخفائها بالدسّ أو التزوير في النصوص، سواء أكانت دواعي سياسيّة أم عقديّة مذهبيّة. ثمَّ تبيين الصورة الحقيقيّة لوقائع النهضة الحسينيّة؛ عن طريق عَرض النصوص المُوافقة للواقع التأريخيّ الصحيح.

وبلحاظ ما ذُكر جاء بحثنا موسومًا بـ(نظرة نقديّة في نصوص الطبريّ التأريخيّة «نهضة الإمام الحسين عليه السلام أنموذجًا»)،وقسَّمناه إلى تمهيد،ومبحثين وخاتمة:

تمهيد: منهج النقد التأريخيّ،أقسامه وأدواته.

المبحث الأوّل: أثر الحاكم السياسيّ في كتابة التأريخ وتأثيره على الرأي العام.

المبحث الثاني: نقد روايات الطبريّ في وقائع النهضة الحسينيّة.

الخاتمة: أهم النتائج التي تَوَصّل إليها الباحث.

وقد انتهج البحث منهج النقد التأريخيّ في الجواب عن التساؤلات المطروحة،مُعتمدًا الأدلّة النقليّة من الأحاديث الشريفة،والأخبار التأريخيّة أساسًا له في تحقيق الأهداف المذكورة،وهذا ما سنُبَيّنُه في المباحث الآتيّة.

الكلمات المفتاحية: نصوص الطبري،النهضة الحسينية،النقد التاريخي،نقد الروايات.

Abstract

This research aims to achieve three main objectives:

1. Critiquing fabricated historical narratives in terms of content and substance, in contrast to authentic narratives that align with historical reality.
2. Uncovering the reasons behind the distortion or concealment of truths in historical texts, whether driven by political or sectarian motives.
3. Presenting the true account of the events of Imam Hussein's uprising by highlighting narratives that reflect the accurate historical reality.

In light of these goals, the research is titled "A Critical Perspective on Al-Tabari's Historical Narratives: The Uprising of Imam Hussein, Peace Be Upon Him, as a Model." The study is divided into an introduction, two main sections, and a conclusion:

Introduction: The methodology of historical criticism, its classifications, and tools.

Section One: The impact of political rulers on historical writing and its influence on public opinion.

Section Two: A critique of Al-Tabari's narratives regarding the events of Imam Hussein's uprising.

Conclusion: The key findings of the study.

The research employs the methodology of historical criticism to address the posed questions, relying on transmitted evidence from prophetic traditions and historical reports as its foundation in achieving the stated objectives. This methodology will be elaborated upon in the following sections.

Keywords: Al-Tabari's Narratives, Hussaini Uprising, Historical Criticism, Critique of Narratives.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين المُصطفى محمَّد وآله الطيّبين الطّاهرين، وبعدُ:

فإنَّ لنهضة الإمام الحسين عليه السلام أثرًا بالغ الأهميّة في الواقع الإسلاميّ، منذ سنة (٦١هـ) وإلى عصرنا الحاضر؛ بحفظها للرِّسَالة المُحمّديّة من الانحراف عن مَسارها السَّماويّ، وتَفريغها من محتواها القرآنيّ؛ وذلك بعد أن طالت إليها أيدي العابثين من طواغيت قريش وفراعنتها بالتبديل والتغيير والتزوير في السُّنن والأحكام، حتّى لم يبقَ من الإسلام إلّا اسمه، ولا من القرآن إلّا رسمه؛ فجاءت نهضة الإمام الحسين المُباركة لتُقوّم الاعوجاج الكائن في مسار الأُمّة، عادلة به إلى جادّة الصواب، ومعيدة النّصاب إلى محلّه، مضيئةً لأحرار الأمّة طريق الهدى والنجاة، والإباء والتضحية، في سبيل حفظ الدين وتعاليم الإسلام من الاندراس والعفا. فكان صلوات الله عليه مِصداقًا لقول جَدِّه المُصطفى في حقّه: «إنّ الحُسَين مَصباح الهُدى، وسَفينة النَّجاة»[1].

إلّا أنّنا نَرى أنّ بعض الأقلام المأجورة التي كتبت جزءًا من صفحات التأريخ الإسلاميّ بمُباركة من الحاكم السياسيّ- ولا سيّما في العصر الأمويّ والعبّاسيّ- تُريد طمس الحقائق، عبر خلطها بالمُزيّفات، ودَسّ المؤتفكات؛ لتَخلق لحكّام عصرها هالة من الشرعيّة والقُدسيّة، بما يضمن لهم القبول لدى الرأي العام؛ حتّى إنّ بعض المؤرّخين كالطبريّ في تاريخه

(١) مدينة المعاجز، السيّد هاشم البحرانيّ: ٤/ ٥٢.

المسمّى بـ(تاريخ الرسل والملوك)، قد اعتمدها كأصول في كتابة مادّته التأريخيّة من دون نقدٍ أو انتقاء؛ إذ أورد المتناقضات من النصوص، ولا سيّما في وقائع سنة (٦١هـ)، فيما يختصّ بوقائع نهضة الإمام الحسين عليه السلام؛ إذ إنها أعطت صورةً مُشوّهةً لسيرة الإمام الحسين عليه السلام الجهاديّة، الرافضة للظلم والاستبداد، فضلًا عن الاجتهاد والابتداع في دين الله تعالى، ولكلّ أشكال الخضوع والذلّ والاستسلام؛ وهذا ما سوف نلحظه حينما ننظر في المصادر الأخرى من كتب التأريخ والسيّر، ومعارضتها بما رواه الطبريّ في مؤلَّفه (تاريخ الرسل والملوك).

تمهيد

منهج النقد التأريخيّ، أقسامه وأدواته

النقـد لُغـةً: هو أصل صحيـح يدلّ على إبراز شـيء وبُـروزه[١]. ومنه نَقَد النقَّاد الدراهم، أي: مَيّز جيِّدها من رديئها[٢] كاشـفًا عن حالها في جَودتها أو غير ذلك[٣]، ونَقَد الرجلُ الشـيءَ بنظـره يَنْقُد نَقْداً، ونَقَـد إليه: اختلس النظرَ نحوه[٤]، «وناقَدت فُلانًا: إذا ناقشته في الأمر»[٥].

أمّا في الاصطلاح: فقد عُرّف بتعريفات عدّة:

هـو الفحص العلميّ للنصوص الأدبيّة مِن حيث مصدرها، وصِحّة نصّها، وإنشائها، وصفاتها، وتاريخها[٦].

هـو النظر فـي الخبر أو النصِّ والتأكُّـد مِن صِحّته، ثمَّ بيـان جيِّده ورديئه، وخيره وشرّه فيما يتّصل بالبحث؛ لنكون على عِلم بما نأخذ وما ندع[٧].

---

(١) ينظر: مُعجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: ٥/ ٤٦٧.

(٢) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشريّ: ٩٨٣.

(٣) ينظر: مُعجم مقاييس اللغة: ٥/ ٤٦٧.

(٤) ينظر: المُخصّص، ابن سِيده: ١ق١/ ١١٨

(٥) الصحاح، الجوهريّ: ٢/ ٥٤٤.

(٦) ينظر: مُعجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، مجدي وهبة – كامل المهندس: ٤١٧.

(٧) ينظر: مَنهج البحث الأدبيّ، عليّ جواد الطاهر: ١٠٤.

هو وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة؛ مِن بعد فهم النصِّ[١].

ونُعَرّف (منهج النقد التأريخيّ):

هو النظر في الخَبر أو النصّ والتحقّق من صحّة نسبته إلى مصدره، وسَلامَته من الزِّيادة أو النَّقص أو التَّحريف، ومَدى مُطابقته للواقعة التأريخيّة موضوع البحث، عن طريق سِلسِلة مِن الخَطَوات النَّقديّة الاستدلاليّة في مَرحلتي: النقد الظاهريّ، والنقد الباطني التحليليّ[٢].

أقسامه:

قسّم المُختصُّون منهج النقد التأريخيّ إلى قسمين رئيسين:

١. النقد الظاهريّ: ويقصد به التحقّق من صحَّة نسبة النصِّ إلى مُؤلِّفه، وسلامته من الزيادة أو النقصان، أو التغيير أو التحريف[٣].

٢. النقد الباطنيُّ التحليليُّ: ويُقصَد به فَهمُ النصِّ وتفسيره، وبيان غرض المؤلِّف منه، ومعرفة العوامل الذاتيَّة أو الخارجيَّة المُؤثِّرة في كتابة النصِّ بالسلب أو الإيجاب؛ عن طريق دراسة شخصيّة المُؤلِّف وبيئته وظروفه، والعصر الذي كُتب فيه النصّ[٤].

---

(١) ينظر: أُصول نقد النصوص، برجستراسر: ٥٠.

(٢) ينظر: منهج البحث الأدبي: ١٠٥، علم التأريخ ومناهج المؤرّخين، صائب عبد الحميد: ٤٩-٥٠.

(٣) ينظر: أساليب البحث العلميّ، محمّد أركان الدغميّ: ٩٥-٩٦. وعلم التأريخ ومناهج المؤرّخين: ٤٩-٥٠.

(٤) ينظر: أساليب البحث العلميّ: ٩٧-٩٨. وعلم التأريخ ومناهج المؤرّخين: ٥٥ وما بعدها.

أدواتــه:

ونقصـد بالأدوات الوسـائل التي يعتمدها الباحث فـي التحقّق من صحّة النصّ وسـلامته، وهي عديدة بحسـب مراحل النقد المذكورة أعلاه، إلّا أنّنا نُورد في مطلبنا هذا بعض ما انتخبناه:

١. عَرض النصِّ علـى الأصول الأصليّة التي نقلت النصّ بشـكل حَرفيّ، أو بالمعنى والمضمون.

٢. قِـراءة الواقعـة أو الحادثة التـي تناولها النـصُّ في المصـادر الأخرى؛ إذْ يكشـف لنـا مَـدى مصداقيّة النصّ الـذي بين أيدينـا في مُوافقتـه للواقع الصحيح.

٣. عَـرض محتـوى النصّ علـى الثوابت المُحكمة (وسنشـير إليـه لاحقاً)، بحيث لا يُنكرها العَقل السليم.

وقد أورد المُختصّون في عِلم الحديث جَملةً من أدوات توثيق النصوص، يُمكن أن تُفيد الباحث في تَحَرِّيه، منها:

١-أن لا يُخالف الحِسّ والتجربة.

٢-أن لا يُخالف البَديهيَّات والضرورات العَقليّة.

٣-أن لا يُخالف قَواعد العلوم وأصولها.

٤-أن لا يُخالف ضرورات الشريعة.

٥-أن لا يُخالف الحقائق التأريخيّة[١].

(١) ينظر المهذّب في علم الحديث وتوثيقه، فاضل الصفّار: ٢٣٥-٢٣٦.

ونُشير إلى أنّ أوَّل مَصاديق منهج نقد النصوص في العصر الإسلاميّ؛ كان في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله، وعصر الأئمّة الهُداة من بعده (صلوات الله عليهم)، وهذا بعض ما ذكروه (صلوات الله عليهم) في هذا الشأن:

عن السكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ عَلى كلّ حَـقّ حقيقة، وعلى كُلّ صواب نُورًا، فمَا وَافـق كتاب الله فخُذوه، وما خَالف كتاب الله فدَعُوه».(١)

عـن أبان بن عثمـان، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: وحدّثني حسـين بن أبـي العـلاء أنَّه حضر ابن أبي يعفـور في هذا المَجلس، قال:«سـألتُ أبا عبد الله عليه السلام عـن اختلاف الحديـث يَرويه من نَثق بـه ومنهم من لا نَثـق به، قال: إذا ورد عليكـم حديث فوَجدتم له شـاهدًا من كتاب الله، أو من قول رسـول الله صلى الله عليه وآله، وإلّا فالذي جاءكم به أولى به».(٢)

عن أيوب بن راشـد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:« ما لَمْ يُوافق مِن الحديث القرآن فهو زُخرف».(٣)

عن هشـام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:«قال رسول الله صلى الله عليه وآله -في خطبةٍ بمِنى أو مَكّة-: يا أيُّها الناس ما جاءكم عنّي يُوافق القرآن فأنا قُلته، وما جاءكم عنّي لا يُوافق القرآن فلَمْ أقُله».(٤)

عـن محمَّد بن مسـلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:« يـا محمَّد، ما جاءك في

(١) الكافي: ١/ ٦٩ب: الأخذ بالسنَّة وشواهد الكتاب ح١.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٦٩ب: الأخذ بالسنَّة وشواهد الكتاب ح٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٦٩ب: الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب ح٤.

(٤) بحار الأنوار: ٢/ ٢٤٤.

روايةٍ من برٍّ أو فاجر يُوافق القُرآن فخُذ به، وما جاءك في روايةٍ من برٍّ أو فاجر يُخالف القرآن فلا تَأخذ به».[١]

عن سدير قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: «لا تُصدّق علينا إلّا بما يُوافق كتاب الله وسُنّة نبيّه صلى الله عليه وآله».[٢]

عن الحسن بن الجهم، عن العبد الصالح عليه السلام قال: «إذا كان جاءك الحَديثان المُختلفان فقِسهما على كتاب الله وعلى أحاديثنا، فإن أشبَهَهُما فهو حَقّ، وإن لَمْ يُشبِهُهُما فهو باطل».[٣]

عن الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام في حديثِ كِتَابه الذي أملاه للرشيد العبّاسيّ في بيان الأمر المُعروض عليه أمر الدين، قال: «جميع أمور الأديان أربعة: أمر لا اختلاف فيه، وهو إجماع الأمّة على الضرورة التي يضطرّون إليها، والأخبار المُجمع عليها وهي الغاية المعروض عليها كلّ شبهة، والمستنبط منها كلّ حادثة، وأمر يحتمل الشكّ والإنكار، فسبيله استيضاح أهله لمُنتحليه؛ بحُجّة من كتاب الله مُجمع على تأويلها، وسُنّة مُجمع عليها لا اختلاف فيها، أو قياس تعرف العقول عدله، ولا يَسع خاصّة الأمّة وعامّتها الشكّ فيه والإنكار له، وهذان الأمران من أمر التوحيد فما دونه، وأرش الخدش فما فَوقه، فهذا المعروض الذي يُعرض عليه أمر الدين، فمَا ثَبت لك بُرهانه اصطفيته، وما غمض عليك صَوابه نفيته، فمن أورد واحدة من هذه الثلاث فهي الحُجة البالغة التي بيَّنها الله ورسوله في

(١) بحار الأنوار: ٢/ ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

قوله لنبيّه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]، تَبلغ الحُجَّة البالغة الجاهل فيعلمها بِجَهلة، كما يعلمه العالم بعِلمه؛ لأنّ الله عدل لا يجور، يحتجّ على خلقه بما يَعلمون، يدعوهم إلى ما يَعرفون، لا إلى ما يَجهلون ويُنكرون»[2].

وهذا الذي أوردناه غَيض من فَيض من أحاديثهم صلوات الله عليهم، فإذن إنّ أوّل تَأسيس لمَنهجٍ عِلميّ رَصين مُتقن في نَقد النصوص وتَمحيصها في العهد الإسلاميّ كان في القَرنين: الأوّل من عَصر النُّبوّة، والثاني من عَصر الإمَامة.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٩.

(٢) وسائل الشيعة، الحرّ العامليّ: ٢٧/ ١٠٣-١٠٤، بحار الأنوار: ٢/ ٢٣٨-٢٩٣.

المبحث الأوّل: أثر الحاكم السيّاسيّ في كتابة التأريخ وتأثيره على الرأي العام

لا عجب إذا قيل لَك: إنّ التأريخ مكتوب بحِبْر الحُكّام وَهَيمَنة أتباعهم، والرأي الآخر فيه مُغيّب مطموس، أو يَكاد![1].

وهذا الحال يُشعرك بِهَيمَنة الحاكم السياسيّ على الجانب الثقافيّ للمُجتمع، والذي سيؤثر بشكل كبير في توجّهات الرأي العام سلبًا تجاه كتابة التأريخ الصحيح، مِمّا يكشف لنا غِيابًا واضحًا للموضوعيّة في عَرض الأحداث التأريخيّة بما يُوافق الحقيقة، خصوصًا إبّان الحُكمين: الأمويّ من (٤١-١٣٢هـ) في مدّة (٩١) سنة، والرُّبع الأوّل من الحُكم العبّاسيّ من (١٣٢-٣٠٣هـ) في مدّة (١٧١) سنة، وفي هذه المُدّة دأب رجال الدولتين لاستئجار الأقلام التي تَخدم توجّهاتهم وأهواءهم، في صناعة تاريخ يُضفي الشرعيّة والقدسيّة على حُكميهما، في قِبال إقصاء أصحاب الحَقّ الشرعيّين عن مَقامهم، والغَضّ من مَنزلتهم عند عَوام الناس.

هذا، وجاء بعضُ المؤرّخين ليأخذوا ما دوَّنه رجال هاتين الدولتين في هذه الفترة كأصول مُعتمدة في كتابة التأريخ الإسلاميّ، من دون إخضاعها للتنقيح والتهذيب، ومن النماذج على هذا الواقع ما صَنعه المُؤرِّخ محمَّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ) في كتابه (تاريخ الرسل والملوك)؛ إذ جمع في هذا الكتاب بين الروايات المتناقضة في مضمونها-على نحو ما سنبيِّنه في المبحث الثاني- من دون تمييز بَين غثّها وسَمينها، وهذا ما يُسْتَشفُّ من

(١) ينظر: جواهر التأريخ، عليّ الكورانيّ: ٢/ ١٧٨.

كلامـه في مُقدّمة كتابـه، ونصّه:« فما يَكُن في كتابي هذا مـن خَبر ذكرناه عن بعض الماضين مِمّا يَستَنْكره قارئه، أو يَسْتَشنِعه سامعه، من أجل أنَّه لَمْ يُعرف لـه وَجهٌ في الصحّـة، ولا مَعنى في الحَقيقة؛ فليُعلم أنّـه لَمْ يُؤتَ في ذلك من قِبلنـا، وإنَّمـا أَتَى من قِبل بعض ناقليـه إلينا، وإنّا إنّما أدّينـا ذلك على نحو ما أُدّي إلينا»[1]. فهذا منهج الطبريّ في جَمْع مادّته التأريخيّة؛ وهو ما يَستلزم من الناظـر فيما نقله الطبريّ التثبّت وأن لا يُسـلّم، بل يُخضعُه للفَحص والتمييز؛ وذلـك عبر عرضهـا على النصـوص التأريخيّة من المصـادر الأخرى الناقلة لنفس الواقعة.

وهنا نأتي بمثالين توضيحيين عن تأثير الحاكم السياسيِّ في كتابة التأريخ، وأثره السلبيِّ في تضليل الرأي العام آنذاك:

الأول: مـا صنعه معاوية في كتابة التأريخ؛ إذْ إنَّه أسّـس فكـرًا أَمَويًّا مُعاديًا لله ورسـوله والعترة الطاهرة، كَتب عليه التأريخ والعقيدة، كوضع الأحاديث الكاذبة التي تنتهك حُرمة النبـيّ صلى الله عليه وآله، وحُرمة أمير المؤمنين عليه السلام، والانتقاص مـن مقامهما الدينيّ والقياديّ، في قبـال وضع أحاديث كاذبة في فضل بعض الصحابـة؛ لأجل ترميزهم وجعلهـم القادة البُدلاء عن قيـادة أهل البيت عليهم السلام، فقام بقَمع الرواة الذين يروون فضائل أهل البيت عليهم السلام، وتقريب من ينقل حديثًا في فَضل مُناوئي عليّ بن أبي طالب وأهل بيته[2].

ومن جُملة مُؤتفكات معاوية، ما رواه ابن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٦هـ) في (شـرح النهج)، بسـنده عن المدائنيّ في كتاب (الأحـداث)، قال: «كتب

(١) تاريخ الطبري، محمّد بن جرير الطبريّ: ١/ ٨

(٢) ينظر: المهذّب في عِلم الحديث وتوثيقه: ٤٧.

معاوية نُسخةً واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: أن برئت الذّمة ممّن روى شيئًا من فَضل أبي تُراب وأهل بيته. فقامت الخُطباء في كُلّ كورة وعلى كُلّ مِنبر يَلعنون عليًّا ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته!! وكان أشدّ الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة؛ لكثرة من بها من شيعة عليّ عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سُميّة وضمّ إليه البصرة، فكان يتتبّع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيّام عليّ عليه السلام، فقتلهم تحت كُلّ حَجَر ومَدَر، وأخافهم وقَطع الأيدي والأرجل، وسَمَل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرّفهم وشرّدهم عن العراق، فلَمْ يبقَ بها معروف منهم.

وكتب معاوية إلى عُمّاله في جميع الآفاق ألّا يُجيزوا لأحدٍ من شيعة عليّ وأهل بيته شهادةً، وكتب إليهم: أن انظروا مَن قِبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل وَلايته والذين يَروُون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا لي بكُلّ ما يروي كُلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته.

ففعلوا ذلك حتَّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه؛ لِما كان يبعثه إليهم معاوية من الصِّلات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كُلّ مِصر، وتَنافسوا في المَنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مَردود من الناس عاملًا من عمَّال معاوية، فيروي في عثمان فضيلةً أو مَنقبَةً إلّا كتب اسمه وقرّبه وشفّعه، فلبثوا بذلك حينًا. ثمّ كتب إلى عماله: إنّ الحديث في عثمان قد كَثُر وفشا في كُلّ مِصر وفي كُلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخُلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خَبَرًا يرويه أحدٌ من المُسلمين في أبي تُراب إلّا وتأتوني بمُناقِضٍ له في الصحابة؛ فإنَّ هذا أحبُّ إليَّ، وأقرُّ لعيني، وأدحض لحُجَّة أبي

تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله!!

فقُرئت كُتبُه على الناس، فرُوَيت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مُفتعلة لا حقيقة لها، وجَدَّ الناسُ في رواية ما يجري هذا المجرى، حتّى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقِي إلى مُعلِّمي الكتاتيب، فعلَّموا صبيانَهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتّى رووه وتعلّموه كما يتعلَّمون القرآن، وحتَّى علَّموه بَناتهم ونِساءهم وخَدَمهم وحَشَمَهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله»[1].

فهذا الذي ذكرته هو عِشرُ مِعشارٍ ممّا صَنعَه معاوية في مدّة (٢٠) سنةً في تزوير الحَقائق، ووَضع المُؤتفكات، مِمَّا انعكس سَلبًا على الرأي العام، ولا سيّما أهل دمشق، حيث جعلوا هذه المُؤتفكات والموضوعات أساس معتقدهم الدينيِّ، يُحبُّون عليه ويُعادون عليه، فُهُم على دين ملوكهم[2].

الثاني: إنَّ تضليل الرأي العام عبر تأثُّره بما يُمليه الحاكم السياسيُّ؛ أمرٌ من الخطورة بمكان؛ إذْ قامت سياسة حُكَّام الجَور على أساس تجهيل الناس وتضليلهم عبر قمع الحديث، وإخفاء السِّيرة الصحيحة[3]؛ لكي لا يَعرف الناس الحقائقَ، ويتَّبعوا أهل البيت عليهم السلام، حتّى أنّ من يُحاول أن يُغيِّر هذا الواقع السيِّئ، يَلقَى من الرأي العام أشدَّ المُحاربة، وفي أسوأ الأحوال يُودِي بحياته إلى الهلاك؛ مثاله ما ذُكر من أحداث أوائل القرن الرابع من الحُكم العبَّاسيِّ (٣٠٢هـ)، وفيها قُتل الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ بن شعيب النسائيّ (ت٣٠٣هـ) صاحب كتاب (السنن)، كان مُحدِّث خُراسان

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١١/ ٤٤-٤٥.

(٢) ينظر: التمثيل والمحاضرة، الثعالبيّ: ١٣١. ومجمع الأمثال، الميدانيّ: ٢/ ٣٥٨.

(٣) ينظر المهذّب في عِلم الحديث وتوثيقه: ٥٥.

في عصره، مُقدّمًا في التثبّت، والفهم، والفقه، تَعرَّض للضّرب الشديد عندما كان بدمشقَ؛ وذلك لرفضه تأليف كتاب يحتوي على فضائل معاوية!

ذكر ابن العماد الحنبليِّ (ت١٠٨٩هـ) في (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) بسنده، قال: إنَّ أبا عبد الرّحمن فارقَ مصرَ في آخر عمره سنة (٣٠٢هـ)، وخَرج إلى دمشق،فسُئِل عن معاوية وما روي من فضائله، فقال: أمَا يرضى معاوية أن يخرج رأسًا برأس، حتى يفضّل؟! وفي رواية أخرى: ما أعرف له فضيلة إلا «لا أشبع الله بطنك». قال: فمَا زالوا يُدافعونه في خصيتيه، وداسوه، ثمَّ حُمِل إلى مكّة، فتُوفّي بها سنة (٣٠٣هـ)، وهو مدفون بين الصّفا والمروة[١].

ونقل ابن خلِّكان (ت٦٨١هـ) في (وفيَّات الأعيان) كلام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، قال: لمَّا داسُوه بدمشقَ مات بسبب ذلك الدّوس، فهو مقتول[٢]، وكان صنَّف كتاب (الخصائص) في فضل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل البيت، وأكثر رواياته فيه عن أحمد بن حنبل، فقيل له: ألا تُصنِّف كتابًا في فضائل الصحابة؟ فقال: دَخلت دمشق والمُنحرف عن عليٍّ رضي الله عنه كثيرٌ، فأردتُ أن يَهديهم الله بهذا الكتاب[٣].

فالمُتأمّل في ما ذكرنا يجد عَدم تقبُّل أهل دمشق للحقيقة، وذلك بسبب الثقافة الزائفة التي أشاعها حُكَّامهم، فلم يقبلوا خلاف واقعهم المصطنع

(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبليِّ: ٤/ ١٧.

(٢) في المصدر: «منقول» وهو تحريف، وما أثبتناه من (شذرات الذهب: ٤/ ١٨).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلّكان: ١/ ٧٧-٧٨.

المزيَّف، ففِي عصر تُرفَض فيه الحقائق، كيف يا تُرى يكون حال كتابة التأريخ فيه؟!

فهذه صورة واقعيَّة من الواقع المرير لعَصر كتابة التأريخ الإسـلاميّ، وفي مثل هكذا ظروف قد تدفع بعض المؤرّخين أن يَكتموا بعض حقائق الأحداث خوفًـا، أو يُزوِّدوا فيها بِما يَتَناغم مع هَـوى حُكَّام زمانهم طمعًا وتَزلّفًا؛ وهذه هي إحدى دوافع وأسباب الكَذب في التأريخ[1].

ومن الأسـباب الأخرى هو تأثير الرأي العام – وهو المُتأثِّر بِرواية الحاكم السياسيِّ – في كتابة التأريخ، وهذا ما ذكره الباحث المُؤرِّخ صائب عبد الحميد فـي كتابه (علم التاريـخ ومناهج المُؤرِّخين)، قال: كان الـرأيُ العامُّ في زمن تدوين الأصل يُشـكّل ضَغطًا على المُؤرّخ يحملـه على الكذب أو التقصير؟ ومن ذلك ما نَراه في موضعين عند الطبريِّ يتعذَّر فيهما عن ذكر بعض الأخبار فـي قوله: (لأمور لا تحتملهـا العامّة) ضمن أحداث سـنة (٣٠هـ)، ثمَّ يذكر الأخبار المضادَّة فقط! وهي التي تُماشِي الرأي العام آنذاك[2].

ويُؤيِّـده ما ذكره الشـيخ التسـتريّ (ت١٤١٥هـ) في (قامـوس الرجال)، واصفًا ما صنعه الطبريّ في أحداث سنة (٣٠هـ) في قصّة أبي ذر وإخراجه من المدينة بـ(الإيهام)، وهذا نصّه:«وعَبّر [أيّ الطبريّ] في قصَّة أبي ذرّ وإخراجه مـن المدينة بمَا أَوْهَـم أنّ لَومًا لَوْ تَوَجَّه فيه، يُتوَجّـه على معاوية دون عثمان! فقال: وفي سنة الثلاثين كان ما ذُكر من أمر أبي ذرّ ومعاوية وإشخاص معاوية إيَّاه من الشام –إلى أنْ قال:–فأمَّا العاذرون معاوية في ذلك، [فإنَّهم ذكروا في

(١) ينظر : الحسين عليه السلام شفاء ورحمة، فاضل الصفَّار: ١٤٠–١٥١.

(٢) ينظر: علم التأريخ ومناهج المؤرّخين: ٥٨.

ذلك قصَّة كَتب إِليّ بها السَّـرِيُّ]،...إلخ. وقال: روى الآخرون أُموراً شـنيعة كرهت ذكرها[١]. وحَشَا كتابه من أخبارٍ مقطوعة الكَذب، وعلى خلاف تواتر السِّير، وهي أخبار مَلعُونة عن السَّريّ، عن شعيب، عن سيف»[٢].

وقال الشيخ عبد الواحد المُظفَّر (ت١٣٩٥هـ) ناقدًا مَا جَرى على التأريخ الإسـلاميّ في العصر الأمويّ والعبّاسـيّ، ما نصّه:«ويَنقدح التأريخ بِمَثلَبَتيْن خَطيرتَيْن:

أحدهما: تَشـبّعه بِروح السيّاسـة، ولا ريْب أنّ تدوين التأريخ في العَصريْن الأمَويّ والعبّاسـيّ، وكِلتا الدولتَيْن أعدَى البَشـر للطالبيِّين، فالمُؤرّخ يَماشَي سياستهم؛ إمّا رهبةً أو رغبةً.

ثانيهما: العقيدة، فإنّها تندمج في التأريخ من حيث لا يُشعر بها ولا يُحسّ، ومـن الواضـح أنّ حَمَلةَ الأثر وأربـاب التأريخ من المُوالين لبنـي أُميّة إلّا ما نَدر، فهم بطبعهم يُبغضون عليًّا ومن انتمى إليه، ويجعلون ذلك عقيدةً وديناً، وهذا من أقبح ما مُني به التأريخ الإسـلاميّ القديم، فقد شـوّه سـمعته وأطفأ أنواره»[٣].

وخُلاصـة القـول: هي أنّ التأريخ لم يُكتب علـى وجهه الصحيح، بل كُتب وِفقًا لمُراد الحاكم السياسيِّ، بِما يَخلُق له جَوًّا من القَدَاسَة، وحالة من القبول عند عامّة الناس، فضلًا عن أنْ يكون مقبولًا لدى الرأي العام وتوجُّهاته.

وعلـى ما يبدو فـإنَّ الطبري لم يكن متثبتًـا من تدوين رواياتـه التأريخية؛

(١) ينظر: تاريخ الطبريّ:٤/ ٢٨٣، ٢٨٦.

(٢)قاموس الرجال، محمّد تقيّ التستريّ: ٩/ ١٥٣-١٥٤.

(٣) عقيل بن أبي طالب، عبد الواحد المظفّر: ٥٤.

للأسباب المذكورة أعلاه، فضلًا عن هذا ما ذَكره صائب عبد الحميد، قائلًا: حاول الطبريّ فيما يتعلّق بأحداث التأريخ الإسلاميّ إيراد كافّة الأخبار المُتعلّقة بالحَدث من مصادرها المُختلفة، مُتجنّبًا الانتقاء الذي قد يَجعله عُرْضَةً للانحياز! فأورد في الحَدَث الواحد عِدّة أخبار؛ لأنّه أراد أنْ يكون جامعًا ومُؤدّيًا للأخبار، لا حَكَمًا عليها، وعلى اللّاحقين تَمحيص هذه الأخبار؛ من خِلال مَعرفتهم بأحوال رُواتِها، وأدوات النقد الأخرى[1].

ومن هنا جاء بحثنا مُحاولة لمُناقشة بَعض هذه الروايات وإخضاعها للنقد والمناقشة العلميّة، التي تَتَناسب مع حقيقة الواقع للحوادث التأريخيَّة.

(١) ينظر علم التأريخ ومناهج المؤرِّخين: ١٨٥.

المبحث الثاني: نقد روايات الطبريّ التأريخيّة في وقائع نهضة الإمام الحسين عليه السلام سنة (٦١هـ - ٦٨٠م).

دوَّن الطبريّ في كتابه (تاريخ الرسل الملوك) ما رواه المحدِّثون من أحداث ووقائع لنهضة الإمام الحسين عليه السلام ومقتله في كربلاء سنة (٦١هـ/ ٦٨٠م)، إلّا أنّ بعض هذه الروايات يبدو عليها علامات الوضع! فلا بدّ من تسليط الضوء عليها، ونقدها نقدًا موضوعيًّا، نردُّ بها الشبهات عن تلك النهضة العظيمة، والتي كانت غايتها إصلاح الأمّة الإسلاميّة. ونستعرض هنا ثلاثة نماذج من تلك الموضوعات:

أوّلًا: موقف الإمام الحسين عليه السلام من تغيير وتبديل السنن والأحكام من قِبل الحكّام

والسؤال المطروح بصدد هذه المسألة:

هل أَبدى الإمام الحسين عليه السلام رضاه عمّا كان من تغييرٍ وتبديلٍ في السنن والأحكام؛ من قِبل الوُلاة والحُكّام غير الشرعيّين؛ بحُجَّة أنّهم قد بَذلوا الوُسع في تَحرّي الحقِّ طلبًا للإصلاح والإحسان؟

إنّ من التزوير في النصوص هو الدسُّ في قول الرجل ما لم يقله؛ إذْ يقوم الواضع بخلط الحقّ بشيء من الباطل، وأشبه ما يكون بدسّ السمّ في العسل، وهذا ما سنبيِّنه في النصّ الآتي:

روى محمَّد بن جرير الطبريّ في تاريخه، بسنده عن أبي عثمان النهديّ، قَالَ: «كَتب حُسَيْنٌ مع مولى لَهُمْ يُقال لَهُ: سُلَيْمَان، وكتب بنسخةٍ إِلَى رؤوس الأخماس بِالْبَصْرَةِ وإلى الأشراف، فكتب إِلَى مالك بن مسمع البكريّ، وإلى

الأحنف بن قيس، وإلى المُنذر بن الجارود، وإلى مسعود بن عَمْرو، وإلى قيس بن الهيثم، وإلى عمرو بن عُبَيْد الله بن معمر، فجاءت مِنْهُ نسخةً واحدة إلى جميع أشرافها:

أَمَّا بَعْدُ، فإنّ الله اصطفى مُحمّدًا صلى الله عليه وآله عَلَى خلقه، وأكرمه بنبوّته، واختاره لرسالته، ثُمّ قبضه الله إِلَيْهِ وَقَدْ نصح لعباده، وبَلّغ ما أُرسل به صلى الله عليه وآله، وكنّا أهله وأولياءه وأوصياءه ووَرَثته، وأحقّ النّاس بمَقامه فِي النّاس، فاستأثر علينا قَومُنا بِذَلِكَ، فرَضِينا وكَرهنا الفِرقة، وأحببنا العافية، ونحن نعلم أنّا أحقّ بِذلك الحقّ المُستحقّ علينا مِمّن تولّاه، وَقد أَحسنوا وأَصلحوا، وتَحرّوا الحقّ، فرحمهم الله، وغفر لنا ولهم»[1].

إنّ المتأمّل في هذا القول: «فاستأثر علينا قومنا بذلك، فرضينا وكرهنا الفرقة... وقد أحسنوا وأصلحوا وتحرّوا الحقّ..» إلخ، يلحظ كونه غريبًا؛ إذ إنّه من غير المعهود في كلماته وسيرته عليه السلام الرضا بغصب حقّهم المنصوص من الله ورسوله، فضلًا عن رضاه باجتهادهم في دين الله؛ فهو القائل للثاني عندما رآه مُرتقيًا مِنبر رسول الله صلى الله عليه وآله: «انزل عن مِنبر أبي»[2]، وفي آخر زيادة: «واذهب إلى منبر أبيك»[3].

وأيضًا معارضته للأخبار الناطقة بتظلُّم أهل البيت وشكايتهم عليهم السلام، ولا سيّما أمير المؤمنين عليه السلام -وهو الأسوة والقدوة- في مواطن عدّة، مُصرّحًا بعدم الرضا بصنيع قومه من قريش؛ منها ما أورده ابن أبي الحديد المعتزليّ في

(١) تاريخ الطبريّ: ٥/ ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) الأمالي، الطوسيّ: ٧٠٣/ ح١٥٠٤.

(٣) مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ابن شهر آشوب: ٣/ ٢٠١.

(شـرح نهج البلاغة) عن أمير المؤمنين عليه السلام: «اللهم أخز قُريشًا؛ فإنّها منعتني حقّي، وغصبتني أمري»، وقوله: «أرى تُراثي نهبًا»، وقوله: «إنّ لنا حَقًّا إن نُعطَه نأخذه، وإن نُمنَعه نَركب أعجاز الإبل، وإن طال السرى»[١]، وغيرها كثير.

أضـف إلى ذلك قول بعض الأعلام من الباحثين كالسـيّد سـامي البدريّ في كتابه (شبهات وردود): إنَّ هذه الزيادة مِمّا أُضيف إلى خطبته عليه السلام؛ إذْ هو أقرب لرأي العامّة منه لمشهور الشيعة[٢]. ولم نعثر على مصدر آخر -بحسب تتبُّعنـا- روى هذا الكتـاب بهذا اللفظ وهذه الزيادة غيـر الطبريّ في تاريخه، وابن كثير في (البداية والنهاية)[٣].

هذا، وقـد ورد هذا الكتاب بلفظٍ آخر بدون هذه الزيادة المشـار إليها في النصّ أعلاه؛ إذْ قد أورد الشـيخ محمَّد طاهر السـماويّ فـي (إبصار العين)، والسيّد محسـن الأمين في (أعيان الشيعة) باختلاف يسـير ما نصُّه: «فاستأثر علينـا قومنا بذلك فأغضينـا؛ كراهيّةً للفرقـة ومحبّةً للعافية، ونحـن نعلم أنّا أحقُّ بذلك الحقّ المسـتحقّ علينا ممّن تولّاه، وقد بعثت رسولي إليكم..»[٤] إلخ، فيُلاحظ ورود لفظ (فأغضينا) بدل (فرضينا)، والفَرق بينهما شاسـع في المعنى، وأيضًا عدم شمول النصِّ على مدح قريش والثناء عليهم، فتأمّل.

ومـن هنا يظهر لنا أنَّ الدسّ في النصوص الصحيحة أمرٌ خطيرٌ، فلا بدَّ من التحرّي في هكذا نصوص؛ وذلك بعرضها على النصوص الصحيحة المرويّة

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: شبهات وردود، سامي البدريّ: ٣/ ٩٢-٩٣.

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير: ٨/ ١٧٠.

(٤) إبصار العين، محمّد طاهر السماويّ: ٢٦. وأعيان الشيعة، محسن الأمين: ١/ ٥٩٠.

لدينا، حتّى يتبيَّن الغثُّ من السمين، والزُّخْرف من الحقيقة.

وقد أشار أئمّة أهل البيت عليهم السلام إلى منهج التعامل مع هكذا نصوص قد زِيد فيها ما ليس منها، ولا سيّما في أمور: التوحيد، والنبوّة، والإمامة، وهو منهج العرض على النصوص القرآنيّة، والنبويّة، والمعصومية؛ إذْ روى هشام بن الحكم عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: « لا تقبلوا علينا حديثًا إلّا ما وافق القرآن والسُّنّة، أو تَجِدون معه شاهدًا من أحاديثنا المُتَقَدّمة؛ فإنَّ المغيرة بن سعيد (لعنه الله) دَسّ في كُتب أصحاب أبي أحاديث لَمْ يُحَدِّث بها أبي، فاتّقوا الله، ولا تَقبلوا علينا ما خَالف قَول ربّنا تعالى وسُنّة نبيّنا صلى الله عليه وآله، فإنّا إذا حَدَّثنا، قُلنا: قال الله عزّ وجَلّ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله »[1].

ثانيًا: موقف الإمام الحسين عليه السلام من خذلان أهل الكوفة له

والسؤال الملاحظ حول هذه المسألة:

هل تراجع الإمام الحسين عليه السلام بعد أن رأى خُذلان الكوفيّين ونقضهم العهود والمواثيق معه؛ فطَلب على إثرها المُوادعة والصُّلح مع يزيد بن معاوية؟

إنّ من صور التزوير الأخرى هو تلفيق رواية بأكملها ونسبتها إلى النبيّ أو الوصيّ، أو إلى أحد الصحابة الممدوحين؛ غايةً من الواضع إشاعة ثقافة معيّنة وترسيخها في أذهان الرعيّة؛ كإطاعة ولاة الأمر وعدم المخالفة لهم، وإن كانوا فسّاقًا؛ لتكون بالضدّ من ثقافة الأمر بالمعروف والنهيّ عن المنكر، وهذا ما نراه في النصّ الآتي:

(١) رجال الكشّي، أبو عمرو الكشّيّ: ج ٢/ ٤٨٩.

روى محمَّد بن جرير الطبريّ في تاريخه، بسنده إلى المجالد بن سعيد والصقعب بن زهير الأزديّ، وغيرهما، قالوا: إنّ الإمام الحسين عليه السلام قال لعمر بن سعد (لعنه الله): «اختاروا منّي خصالًا ثلاثًا: إمّا أن أرجع إِلَى المكان الذي أقبلت مِنه، وإمّا أن أضع يدي في يد يزيد بن معاوية فيرى فيما بيني وبينه رأيَه، وإمّا أن تُسَيّروني إِلى أي ثغر من ثغور الْمُسلِمينَ شِئتم، فأكون رجلًا من أهله، لي مَا لَهُمْ وعَلَيّ مَا عَلَيْهِم»(١).

إنّ المتأمّل في مضامين هذه الرواية، يلحظ خلاف محتواها لواقع سيرة الإمام الحسين عليه السلام الجهاديّة، فالحسين أَبِيّ الضيم رافض لبيعة هذا الطاغية منذ اعتلاؤه سدّة الحُكم، فقال في كلمته المشهورة: «ومثلي لا يُبايع مثله»(٢)، وقوله صلوات الله عليه لمّا نزل القوم بالحسين وأيقن انهم قاتلوه، قال لأصحابه: «قد نَزل ما ترون من الأمر وأنّ الدنيا قد تنكّرت وتغيّرت وأدبر معروفها، واستمرّت حتّى لَمْ يَبْقَ منها إِلّا كصبَابَة الإناء، وإِلّا خسيس عيْش كالمرعَى الوبيل، أَلا تَرَون الحقّ لا يُعمل به، والباطل لا يُتَنَاهَى عنه، ليَرغب المُؤمن في لقاء الله، وإنّي لا أرى المَوْت إِلّا سَعادة، والحَياة مع الظالمين إِلّا بَرَمَا»(٣)(٤).

كما أنّ الذي ورد في بعض كتب التأريخ والسِّير كـ(كتاب الفتوح)، و(مناقب آل أبي طالب)(٥)، هو خلوّهما من مضامين الرواية أعلاه؛ مِمّا

(١) تاريخ الطبريّ: ج٥، ص٤١٣.

(٢) اللهوف في قتلى الطفوف، عليّ ابن طاوس: ص١٧.

(٣) البَرَمُ: الملالَة والسآمة. (ينظر الصحاح: ج٥، ص١٨٦٩)

(٤) مناقب آل أبي طالب: ج٣، ص٢٢٤.

(٥) ينظر: كتاب الفتوح، ابن أعثم الكوفيّ: ج٥، ص٨٤-٨٥؛ ومناقب آل أبي طالب: ٣/ ٢٤٧.

يجعل رواية الطبريّ أعلاه محل الإتّهام بأنّها من الموضوعات في سِيرة الإمام الحسين عليه السلام، وهذا ما سيتبيّن عن طريق إخضاع هذا النصِّ لمراحل النقد التأريخيّ.

أوّلًا: إنّا قد عارضنا الخَبر بغيره من الأخبار من المصدر في نفس الموضوع، فوجدنا اضطراب مضامين الرواية المذكورة أعلاه؛ إذ ينقل الطبريّ في تاريخه بسنده عن عُقبة بن سمعان الذي صَحب الإمام الحسين عليه السلام في طريقه من مكّة إلى العراق، وفيه أنّ هذا القول للنّاس وليس للإمام الحسين عليه السلام، وجاء فيه ما نصّه: «صحبتُ حُسينًا فخرجت معه من المدينة إلى مكّة، ومن مكّة إلى العراق، ولم أفارقه حتّى قُتل، وليس من مخاطبته الناس كلمةً بالمدينة، ولا بمكّة، ولا في الطريق، ولا بالعراق، ولا في عسكرٍ إلى يوم مَقتله إلّا وقد سمعتُها، ألا والله ما أعطاهم ما يتذاكر الناس،وما يزعمون من أن يضع يده في يد يزيد بن معاوية،ولا أن يُسيِّروه إلى ثغر من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: دعُوني، فلَأذهب في هذه الأرض العريضة حتّى نَنظر ما يَصير أمر الناس»[1].

ثانيًا: إنّا أخضعنا رجال سند الرواية للميزان الرجاليّ فوَجدنا أنّ أحد رواة الخبر هو (المجالد بن سعيد)، وقد عُدَّ في الضعفاء ومِمّن لا يُحتجّ بحديثه؛ قاله ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في (الطبقات)، والنسائيّ (ت٣٠٣) في (الضعفاء والمتروكين)، وأبو حاتم الرازيّ (ت٣٢٧هـ) في (الجرح والتعديل)[2].

ثالثًا: والقول الفصل في المسألة ما رواه الثقات من علمائنا: كالشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) في (الإرشاد)، وابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) في (مناقب آل

(١) تاريخ الطبريّ: ٥/ ٤١٣-٤١٤.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٦، ص٣٤٩. والضعفاء والمتروكين، النسائيّ: ٢٣٦. والجرح والتعديل أبو حاتم الرازيّ: ٨/ ٣٦١-٣٦٢.

أبي طالب(عليه السلام)، وابن نما (ت٦٤٥هـ) في (مثير الأحزان): أنّه عليه السلام حينما قيل لـه: انزل على حُكم بني عمّك؟ قـال عليه السلام: لا والله، لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أفرّ فِرار العبيد[1].

فيتبيّن لنا الفَرق الشاسع بين السِّيرة الصحيحة لنهضة الإمام الحسين عليه السلام الجهاديّـة، المُطابقة لحقيقة الواقـع مُؤيّدةً بالتأريخ الصحيـح، وبين التأريخ المزيّف الذي أراد بواسطته السّاسة العبّاسيون ومن قَبْلِهم الأمويّون أن يُطفئوا نور النهضة الحسينيّة المباركة، إلّا أنّ الله يأبَى إلّا أن يُتمّه.

ثالثًـا: ردُّ الشـبهات عـن علَّـة عـدم قتـل الإمام السـجَّاد في كربلاء سـنة (٦١هـ/ ٦٨٠م)

وهنا نطرح تساؤلًا:

هـل أنّ عَدم قَتل الإمـام زين العابدين عليه السلام يوم الطفّ كان بسـبب مرضه وصِغر سِنّه، حتّى رَقّ له الأعداء؟

روى جعفـر بن جريـر الطبريّ فـي تاريخه، بسـنده عن حميد بن مسـلم قال:«انتهيت إلى عليّ بن الحسـين بن عليّ الأصغر وهو منبسـط على فراش له، وهو مريض، وإذا شَـمِر بن ذي الجوشـن في رجالة معه يقولون: أَلا نقتل هذا؟ قال: فقلت: سبحان الله، أَنَقتل الصبيان؟! إنّما هذا صبي، قال: فما زال ذلك دأبي أدفع عنه كلّ من جاء حتّى جاء عُمر بن سـعد، فقال: أَلا لا يدخلنّ بيت هؤُلاء النسوة أحد، ولا يُعرضنّ لهذا الغلام المريض..»[2].

(١) ينظر: الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المفيد: ٢/ ٩؛ ومناقب آل أبي طالب(عليهم السلام): ٣/ ٢٢٤، ومثير الأحزان، ابن نما الحليّ: ص٣٧.

(٢) تاريخ الطبري: ٥/ ٤٥٤.

وقال في موضع آخر من تاريخه عند ذكر من قُتل مع الإمام الحسين عليه السلام من بني هاشم، بسنده إلى هشام، عن أبي مخنف قال:« واستُصغر عَليّ بن الحسين بن عليّ فلم يُقتل»[1].

أوّلًا: إنّ مَن يُمعن النظر في (تاريخ الطبريّ) يجد أنّه قد جَمع فيه بين المُتناقضات؛ فتراه ينقل خبرًا ثمّ ينقضه بآخر -كما مرَّ علينا في مناقشة الرواية الثانية-، وهذا إنّما يدلّك على عدم التثبّت في النقل، بل تراه يضرب بعضها بالبعض الآخر؛ وهذا هو الحال في الرواية المذكورة أعلاه، إذ قد كذّبها هو نفسه في ملحق تاريخه قائلًا ما نصّه: «شَهِد عليّ بن الحسين الأصغر مع أبيه كربلاء وهو ابن ثلاث وعشرين سنة، وكان مريضًا نائمًا على فراشـ[ـه]..»[2].

وقال في غير موضع بسنده عن سفيان، عن جعفر بن محمَّد عليهما السلام:« مات عليّ بن الحسين، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. قال: وهذا يدلّك على أنّ عليّ بن الحسين كان مع أبيه، وهو ابن ثلاث أو أربع وعشرين سنة، وليس قَول من قال:إنّه كان صغيرًا... بشيء، ولكنّه كان يومئذ مريضًا فلم يُقاتِل»[3].

فهذا الطبريّ قد نسف ما زَعمه أوّلًا، فتأمّل.

ثانيًا: إنَّ ما ذَكره النّسابون في كتبهم لدليل آخر على وَضْع الرواية؛ فهذا السيّد أحمد بن عليّ الداوديّ الحسينيّ (ت٨٢٨هـ) في (عمدة الطالب) روى أنّ عمره عليه السلام يوم الطفّ (٢٣) أو (٢٨) سنة، وهذا نصّه:«كان عليّ بن الحسين عليه السلام يوم الطفّ مريضًا، ومن ثمّ لم يقاتل، حتّى زعم بعضهم أنّه كان

(١) تاريخ الطبريّ: ٥/ ٤٦٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١/ ٦٣٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١/ ٦٣١-٦٣٢.

صغيرًا وهذا لا يصحّ؛ قال الزبير بن بكّار: كان عمره يوم الطفّ ثلاثًا وعشرين سنة. وقال الواقديّ: وُلد عليّ بن الحسين عليه السلام سنة ثلاث وثلاثين. فيكون عمره يوم الطفّ ثماني وعشرين سنة..»[1].

ثالثًا: ما ذكره أصحاب التأريخ والسِّيَر كابن شهر آشوب في (مناقب آل أبي طالب عليهم السلام)، ذكر في ولادة الإمام زين العابدين عليه السلام أقوالًا، هي: سنة ثمان وثلاثين من الهجرة قَبل وفاة أمير المؤمنين عليه السلام بسنتين، وقيل: سنة سبع وثلاثين، وقيل: سنة ست وثلاثين، فبقي مع جدّه أمير المؤمنين عليه السلام أربع سنين، ومع عمّه الحسن عليه السلام عشر سنين، ومع أبيه الحسين عليه السلام عشر سنين[2].

فيكون عمره الشريف يوم الطفّ يتراوح -بحسب ما ذُكر- بين (٢٣و٢٤و٢٥) سنة.

ومثله سبط ابن الجوزيّ (ت٦٥٤هـ) في (تذكرة خواص الأُمّة)[3]، أمّا ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في تاريخه فذكر أنَّه وُلد سنة (٣٣هـ)، وهذا نصّه: «وفي سنة ثلاث وثلاثين وُلد عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب»[4]، فيكون عمره عليه السلام يوم الطفّ -بحسب ما ذُكر- (٢٨) سنة.

رابعًا: إنّ وِلادة الإمام الباقر عليه السلام كانت سنة (٥٧هـ)، وإدراكه لجدّه الحسين عليه السلام وتحديثه عنه، وصُحبته إيّاه مع والده الإمام زين العابدين في

(١) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب عليهم السلام، أحمد بن عليّ الحسينيّ: ١٩٣.

(٢) ينظر مناقب آل أبي طالب عليهم السلام: ٣/ ٣١٠-٣١١.

(٣) ينظر: تذكرة الخواص من الأمّة بذكر خصائص الأئمّة، سبط ابن الجوزيّ: ٢/ ٣٨٥.

(٤) تاريخ دمشق، ابن عساكر: ٤١/ ٣٦١.

رحلته من مكّة ثمّ المدينة ثمّ كربلاء، وروايته لبعض أحداث يوم الطفّ؛ لدليل آخر دالٌّ على ضعف هذه الرواية؛ لمُخالفتها لحقيقة الواقع، وهذا ما ذكره المُحدّثون والمُؤرّخون وأصحاب السّير، وإليك أقوالهم:

روى الشيخ محمَّد بن يعقوب الكلينيّ (ت٣٢٩هـ) في (الكافي) في تعيين سنة وِلادة الإمام الباقر عليه السلام، قال:«وُلد أبو جعفر عليه السلام سنة سبع وخمسين»[١]، ومثله الشيخ الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ) في (إعلام الورى)، قال:«وُلد عليه السلام بالمدينة سنة سبع وخمسين من الهجرة يوم الجمعة غُرَّة رجب، وقيل: الثالث من صفر»[٢]. فيكون عمره الشريف سنة (٦١هـ) أربع سنوات.

تحديث الإمام الباقر عليه السلام عن جدّه الإمام الحسين عليه السلام؛ رواه الكلينيّ بسنده عن زرارة بن أعين، قال:« قُلت لأبي جعفر عليه السلام: قد أدركت الحسين عليه السلام؟ قال: نعم، أذكر وأنا معه في المسجد الحرام وقد دَخل فيه السَّيل، والناس يقومون على المَقام، يخرج الخارج يقول: قد ذهب به السيل، ويخرج منه الخارج فيقول: هو مكانه. قال: فقال لي: يا فلان ما صَنع هؤلاء؟ فقلت: أصلحك الله، يخافون أن يكون السَّيل قد ذهب بالمقام، فقال: نادِ أنّ الله تعالى قد جعله عَلَمًا، لم يَكن ليَذهب به، فاستقرّوا..»[٣] إلخ.

كما روى عليه السلام بعض أحداث واقعة الطفّ الأليمة؛ ذكره اليعقوبيّ (ت بعد٢٩٢هـ) في تاريخه، قال:« قال أبو جعفر: قُتِل جدّي الحسين وَلِي أربع سنين، وإنّي لأذكر مَقتله، وما نَالَنا في ذلك الوقت»[٤].

---

(١) الكافي: ١/ ٤٦٩ ب: مولد أبي جعفر محمَّد بن علي عليه السلام.

(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسيّ: ١/ ٤٩٨.

(٣) الكافي: ٤/ ٢٢٣ ب: في قوله تعالى﴿فيه آيات بيّنات﴾ ح٢.

(٤) تاريخ اليعقوبيّ، أحمد بن أبي يعقوب: ٢/ ٣٢٠.

وكلّ هذه النصوص مُجتمعةً، تُبيّن وبشكل واضح زَيف ما جاء في (تاريخ الطبـريّ) من أنّ الإمام عليّ بن الحسـين عليه السلام كان صغير السِّـن يوم الطفّ؛ لكونه خلاف الحقائق التأريخيّة المذكورة، المُطابقة لحقيقة الواقع، فتأمّل.

خامسًـا: إنّ مسـألة عدم قَتل الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام يوم الطفّ، لم يكن لمَرضه وصغر سِـنّه ورقّة القوم لـه، كما زعمته رواية الطبريّ! كيف وهم لم يَرحموا رضيع الحسين وهو في حِجر أبيه، ولا الصبية والأطفال؛ كأمثال الغلام من آل الحسين الذي خَرج من الخِيام خائفًا مذعورًا؛ بل قتلوهم مـن دون رحمـة؟![1] فهل يُرجى مـن هؤلاء الذين لـم يَبقَ فـي قلوبهم مِثقال ذرّة من الرحمة، أن يرحموا عليّ بن الحسـين عليه السلام لمرضه أو لصغر سـنّه كما يزعمون؟!

إنّ مقالتهـم هذه بعيدة كلّ البعد عن حقيقة الواقع؛ إذ ذكرت لنا النصوص التأريخيّة أسـبابًا أُخر أكثر مصداقًا على الواقع، مُبيّنـةً لنا عِلّة عَدم قتل الإمام زين العابدين عليه السلام يوم الطفّ، وها نحن نتلوها عليك أخي القارئ الكريم:

١. إرادة المشـيئة الإلهيـة حِفـظ الإمـام ونجاته مـن القتل؛ كونـه وصيّ أبيه والخليفة من بعده؛ كما أشـار إليه سيِّد الشهداء عليه السلام، فيما رواه صاحب (دلائـل الإمامة)، قال عليه السلام: أعلـم عِلمًا أنّ مِن هُنـاك مَصعدي، وهُناك مصارع أصحابي، لا ينجو منهم إلّا وَلَدي عليّ[2].

ويُؤيِّـده ما رَواه الشـيخ محمَّـد باقر البهبهانـيّ (ت١٢٨٥هـ) في كتابه

(١) للتفصيل في هذه الوقائع، ينظر: تاريخ الطبريّ: ٤/ ٣٤٢-٣٤٣. ومقاتل الطالبيّن، أبو الفرج الأصفهانـيّ: ص٧٩. واللهوف في قتلى الطفوف: ص ٦٨- ٦٩. وبحار الأنوار: ٤٥/ ٤٥-٤٦. والعوالم، عبد الله البحرانيّ، الإمام الحسين عليه السلام: ٢٨٨- ٢٨٩.

(٢) دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبريّ الشيعيّ: ص١٨٢.

(الدمعة الساكبة)، قال:« قد رأيت في بعض مُؤلّفات أصحابنا نقل: أنّه لمَّا ضاق الأمر بالحسين عليه السلام، وقد بقي وحيداً فريداً، التفت إلى خيم بني أبيه، فرآها خاليةً منهم، ثمَّ التفت إلى خيم بني عقيل، فوجدها خاليةً منهم، ثمَّ التفت إلى خيم أصحابه، فلم يَرَ أحدًا منهم، فجعل يُكثر من قول: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليّ العظيم، ثمّ ذهب إلى خيم النساء، فجاء إلى خيمة ولده زين العابدين عليه السلام، فرآه ملقى على نطع[1] من الأديم، فدخل عليه وعنده زينب تمرضه...، وقال له: يا ولدي، أنت أطيب ذُرّيّتي، وأفضل عترتي، وأنت خليفتي على هؤلاء العيال والأطفال، فإنّهم غرباء مخذولون، قد شملتهم الذلّة واليُتم، وشماتة الأعداء، ونوائب الزمان، سكِّتهم إذا صرخوا، وآنسهم إذا استوحشوا، وسَلِّ خواطرهم بِلين الكلام، فإنّهم ما بقي من رجالهم مَن يستأنسون به غيرك، ولا أحد عندهم يشكُون إليه حزنهم سِواك، دعهم يشمّوك وتشمّهم، ويبكوا عليك وتبكي عليهم. ثمَّ لزمه بيده، وصاح بأعلى صوته: يا زينب، ويا أُمَّ كلثوم، ويا سكينة، ويا رُقيّة، ويا فاطمة، اسمعن كلامي، واعلمن أنّ ابني هذا خليفتي عليكم، وهو إمامٌ مفترضُ الطاعة، ثمَّ قال له: يا ولدي، بلِّغ شيعتي عنّي السلام، فقل لهم: إنّ أبي مات غريباً فاندبوه، ومَضَى شهيدًا فابكوه»[2].

٢. الدَّور الجهاديّ لعمّته زينب بنت عليّ عليها السلام في حِفظ حياته؛ إذ حالت دون أن يُقتل، وإليك شواهد من التأريخ على ما قُلنا:

روى ابن الجوزيّ (ت٥٩٧) في (المنتظم في تاريخ المُلوك والأُمم)

(١) النطع: بساط من الجلد. ينظر: مجمع البحرين، فخر الدين الطريحيّ: ٤/ ٢٩٧؛ ومعجم اللغة العربيّة المعاصرة، أحمد مختار عمر: ٣/ ٢٢٢٨.

(٢) الدمعة الساكبة في أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله والعترة الطاهرة، محمّد باقر البهبهانيّ: ٤/ ٣٥١-٣٥٢.

قال:«قال عمر: مَن يُوطئ فرَسَه الحسين! فانتدب أقوام بخيولهم حتَّى رضّوا ظَهره، وأَمَر بقَتل عليّ بن الحسين، فوقعت عليه زينب، وقالت: والله لا يُقتل حتّى أُقتل. فَرَقّ لها وكَفّ عنه»[1]. روى مثله السيّد المرعشيّ (ت١٤١١هـ) في (شرح إحقاق الحق)[2].

وبعد كُلّ ما عرضناه من هذه الشواهد التأريخيّة، يَتَّضح لنا زيف ما ورد في (تاريخ الطبريّ)؛ فهو خلاف الحقيقة والواقع، وأنّ صحيح التأريخ في الوقائع المذكورة ما ذكرته المصادر الأُخر كما مَرَّ عليك، فإنّ على كُلّ حَقٍّ حَقيقةً، وعلى كُلِّ صَوابٍ نُورًا.

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزيّ: ٥/ ٣٤١.

(٢) ينظر: شرح إحقاق الحقّ، شهاب الدين المرعشيّ: ج٣٣، ص٦٦١.

الخاتمة

نُلخِّص في هذه الخاتمة أهمّ ما تَوَصّل إليه البحث، مُستعرضين ذلك في نقاط عدّة:

١. إنَّ نهضة الإمام الحسين عليه السلام جاءت لتقوِّم الاعوجاج الكائن في مسار الأمَّة بعد فقد النبيّ والوصيّ صلوات الله عليهما وآلهما، عادلة به إلى جادّة الصواب، ومعيدة النّصاب إلى محلّه، مضيئةً في ذلك لأحرار الأمّة طريق الهدى والنجاة، والإباء والتضحية، في سبيل حفظ الدين وتعاليم الإسلام من الاندراس والعفا، فكان صلوات الله عليه مِصداقًا لقول جدِّه المصطفى في حقّه:«إنّ الحسين مصباح الهدى، وسفينة النجاة».

٢. إنّ كتابة التأريخ بحِبر الحاكم السياسيّ عِبر الأقلام المأجورة، وتغييب الرأي الآخر المعارض، هي عمليّة التفاف على الحقيقة؛ وذلك عبر خلطها بالمُزيّفات، ودَسّ المؤتفكات؛ لتَخلق لحُكّام عصرها هالة من الشرعيّة والقُدسيّة؛ مستغلِّين ضعف الوعي عند عَوام الناس، مِمّا يَكشف عن سياستهم في التجهيل والتضليل للرأي العام.

٣. جاء البحث لإبراز بعض هذه السياسات وأساليبها؛ عن طريق عرض بعض النماذج التأريخيّة الحاكية لما صنعوا من تاريخ مزيَّف يُضفي الشرعيّة والقدسيّة على الحكومات الغاصبة، في قِبال إقصاء أصحاب الحَقّ الشرعيّين عن مَقامهم، والغَضِّ من مَنزلتهم عند عَوام الناس.

٤. تضمَّنت أهداف البحث تبيين الصورة الحقيقيّة لوقائع النهضة الحسينيَّة، عبر عرض النصوص الصحيحة، في قبال كشف الروايات المزوّرة

في المحتوى والمضمون، والكشف عن الدوافع وراء طمس الحقائق وإخفائها.

٥. اعتمد البحث منهج النقد التأريخيّ في تبيين أهدافه المذكورة؛ وذلك عبر النظر في الخَبر أو النصّ والتحقّق من صحَّة نسبته إلى مصدره، وسَلامَته من الزِّيادة أو النَّقص أو التَّحريف، ومَدى مُطابقته للواقعة التأريخيّة موضوع البحث، عن طريق سِلسِلة مِن الخَطَوات النَّقديّة الاستدلاليّة في مَرحلتي: النقد الظاهريّ، والنقد الباطنيّ التحليليّ.

٦. إنَّ من أدوات النقد التأريخيّ في التحقُّق من سلامة النصِّ؛ هي عرض النصّ على الأصول الأصليَّة الناقلة له بشكل حرفيٍّ أو بالمعنى والمضمون، وقراءة الحادثة المنقولة في المصادر الأخرى، وأيضًا عرض محتوى النصِّ على المُحكمات والثوابت الشرعيَّة والعقليّة والعلميّة والتأريخيَّة.

٧. إنّ أوَّل مَصاديق منهج نقد النصوص وأدواته في العصر الإسلاميِّ؛ كان في عصر النبيِّ صلى الله عليه وآله، وعصر الأئمّة الهُداة عليهم السلام من بعده؛ عِبر ما أسَّسوه من أصول وقواعد تُعرض عليها النصوص، ومن أهمِّها مُحكمات القرآن والسنَّة النبويَّة المُجمع عليها، ومُشهور أحاديث أهل البيت عليهم السلام.

٨. كان للحاكم السياسيّ الأمويِّ الدور الكبير في تدوين التأريخ والسيرة المزوَّرة؛ ولا سيّما في حكم معاوية مدّة (٢٠) سنة؛ إذ قُرئت هذه المُدوَّنات على الناس، والمتضمِّنة للأخبار المُفتعلة في مناقب بعض الصحابة التي لا حقيقة لها، والاستنقاص من مقام أهل البيت عليهم السلام، فجَدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتّى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلْقِيَ إلى مُعلّمي الكتاتيب، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتَّى رووه وتعلَّموه كما يتعلّمون القرآن، وهذا يكشف

لنا عن السياسة الأمويَّة في التجهيل والتضليل للرأي العام، وهو يُعدّ من أخطر الانعكاسات لرواية الحاكم السياسيِّ على العقول والأفكار في المجتمع الإسلاميّ.

٩. بعد انتقال الميراث الأمويِّ إلى أيدي الحُكَّام العباسيِّين، نجدُ أنَّهم لم ينقدوا ما وصل إليهم، بل ساروا على النهج نفسه في إخفاء الحقائق؛ وهذا ما ظَهر لنا فيما دوَّنه مؤرِّخ العصر العبَّاسيِّ محمَّد بن جرير الطبريّ في تاريخه؛ إذْ حشا كتابه أخبارًا هي على خلاف تَواتر السِّيَر، وفيها من التعارض ما يكشف عن عدم تثبّته في النقل، بل في الكثير منها ميول إلى ما عليه رأي الحاكم السيّاسيّ آنذاك، كما قد تبيّن لك من توهينه الجهة المعارضة للحاكم السياسيِّ، مثاله ما ذكره في أخبار أبي ذر (رضوان الله عليه)، وأيضًا في أخبار نهضة الإمام الحسين عليه السلام.

١٠. إنَّ منهج عرض النصوص؛ يُعَدُّ من الركائز الأساسيَّة لتمييز النصِّ ونقده نقدًا علميًّا رصينًا، بما يكشف عن حقيقة النصِّ وسلامته من كلِّ زيادة أو نقصان، أو تحريف، أو تغيير وتبديل.

١١. استطاع الباحث عبر أدوات النقد التاريخيِّ المذكورة ردَّ الشبهات عن نهضة الإمام الحسين عليه السلام واستشهاده في كربلاء، من خلال نقد الروايات الموضوعة بشكل علميٍّ وموضوعيٍّ.

١٢. توصية: لا بُدَّ للباحث التأريخيّ والمُحقِّق التراثيّ من أن يُحيط عِلمًا بالأدوات والوسائل التي تُعينه على ضبط النصِّ والتأكُّد من سلامته شكلًا ومَضمونًا، وهذا يتطلَّب منه مزيدًا من الجُهد في النظر والمطالعة في العُلوم بحسب اختصاصه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. إبصار العين في أنصار الحسين عليه السلام، الشيخ محمَّد طاهر السماويّ (١٣٧٠هـ)، مركز الدراسات الإسلاميّة لممثليّة الوليّ الفقيه في حرس الثورة الإسلاميّة، ط١، ١٤١٩هـ.

٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد محمَّد بن محمَّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ (ت٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الناشر: دار ومطابع الشعب- القاهرة، ١٩٦٠م.

٤. أساليب البحث العلميّ ومصادر الدّراسات الإسلاميّة: الدكتور محمَّد أركان الدغميّ، مكتبة الرسالة، عمّان- الأردن، ط٢، ١٤١٧هـ.

٥. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، المُستشرق الألمانيّ برجستراسر (ت١٩٣٢م)، إعداد وتقديم: الدكتور محمَّد حمدي البكريّ، دار المريخ للنشر- الرياض، ط ١٤٠٢هـ.

٦. إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم المشرّفة، ط١، ١٤١٧هـ.

٧. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين العامليّ (ت١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج:

حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، د. ت

٨. الأمالي، الشيخ محمَّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة، مؤسّسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤١٤هـ.

٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، الشيخ محمَّد باقر المجلسيّ (ت١١١١هـ)، مؤسّسة الوفاء- بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٠. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ)، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١. تاريخ الطبريّ المسمّى بـ(تاريخ الرسل والملوك)، محمَّد بن جرير الطبريّ (٣١٠هـ)، دار التراث-بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

١٢. تاريخ اليعقوبيّ، أحمد بن أبي يعقوب (ت بعد٢٩٢هـ)، دار صادر، بيروت-لبنان. د.ط، د. ت.

١٣. تاريخ دمشق، عليّ بن الحسن بن هبة الله المعروف بـ(ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، ط ١٤١٥هـ.

١٤. تذكرة الخواصّ من الأُمّة بذكر خصائص الأئمّة، يوسف بن قزغلي البغداديّ الحنبليّ ثمّ الحنفيّ المعروف بـ(سبط ابن الجوزيّ) (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: حسين تقيّ زاده، المجمع العلميّ العالميّ لأهل البيت عليهم السلام، ط٢، ١٤٣٣هـ.

١٥. التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح محمَّد الحلو، الدار العربيّة للكتاب، ط٢، ١٤٠١هـ.

١٦. الجرح والتعديل، الحافظ أبو محمَّد عبد الرحمن بن أبو حاتم الرازيّ (ت٣٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.

١٧. جواهر التاريخ، الشيخ عليّ الكورانيّ العامليّ، دار الهدى، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٨. الحسين عليه السلام شفاء ورحمة، الشيخ فاضل الصفّار، مكتبة العلّامة ابن فهد الحلّيّ، كربلاء المقدّسة، ط١، ١٤٤٥هـ.

١٩. دلائل الإمامة، الشيخ محمَّد بن جرير بن رستم الطبريّ الصغير من أعلام القرن الخامس الهجريّ، تحقيق ونشر: مؤسّسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٠. الدمعة الساكبة في أحوال النّبيّ صلى الله عليه وآله والعترة الطاهرة، المولى محمَّد باقر ابن عبد الكريم البهبهانيّ (ت١٢٨٥هـ)، مكتبة العلوم العامّة، المنامة- البحرين، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، لبنان، د.ت

٢١. رجال الكشيّ المسمّى بـ(اختيار معرفة الرجال)، محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأستراباديّ، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١٤٠٤هـ.

٢٢. شبهات وردود، السيّد سامي البدري، نشر حبيب، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحَيّ بن أحمد بن محمَّد ابن العماد الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٤.شرح إحقاق الحقّ وملحقاته، السيّد شهاب الدِّين المرعشيّ (ت١٤١١هـ)، تحقيق: السيّد محمود المرعشيّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم، إيران، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢٥.شرح نهج البلاغة، عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزليّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، مؤسّسة مطبوعاتي إسماعيليان، ط١، ١٣٧٨هـ.

٢٦.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العَطّار، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٢٧.الضعفاء والمتروكين، أحمد بن عليّ بن شعيب النسائيّ (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٨.الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمَّد بن سعد بن منيع البصريّ البغداديّ الشهير بـ(ابن سعد) (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، د. ت

٢٩.عقيل بن أبي طالب، الشيخ عبد الواحد بن أحمد المظفّر (١٣٩٥هـ)، تحقيق: مركز إحياء التابع لدار ومخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة، مطبعة دار الكفيل، كربلاء المقدّسة، ط١، ١٤٤٣هـ.

٣٠.عِلم التأريخ ومناهج المُؤرِّخين، صائب عبد الحميد، مركز الغدير، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ.

٣١.عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، أحمد بن عليّ الحسينيّ الشهير بـ(ابن عنبة) (ت٨٢٨هـ)، تحقيق وتصحيح: محمَّد حسن آل الطالقانيّ،

المطبعة الحيدريّة-النجف الأشرف، ط٢، ١٣٨٠هـ.

٣٢.العوالم، الإمام الحسين عليه السلام: الشيخ عبد الله البحرانيّ، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٣.قاموس الرجال، الشيخ محمَّد تقيّ التستريّ (ت١٤١٥هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٤.الكافي، الشيخ محمَّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ (ت٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاريّ، دار الكتب الإسلاميّة- طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.

٣٥.كتاب الفتوح، ابن أعثم الكوفيّ (٣١٤هـ)، الناشر: دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ.

٣٦.اللهوف في قتلى الطفوف، السيّد عليّ بن موسى ابن طاوس(ت٦٦٤هـ)، أنوار الهدى، قم-إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٧.مثير الأحزان: الشيخ محمَّد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما الحليّ (ت٦٤٥هـ)، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ط ١٣٦٩هـ.

٣٨.مجمع الأمثال، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الميدانيّ النيسابوريّ (ت٥١٨)، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان. ب. ت

٣٩.مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مرتضويّ، ط٢، ١٣٦٢ش.

٤٠. المُخصّص، عليّ بن إسماعيل الشهير بـ(ابن سِيده) (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٤١. مدينة معاجز الأئمّة الاثني عشر ودلائل الحُجَج على البشر، السيّد هاشم بن سليمان الحسينيّ البحرانيّ (ت ١١٠٧هـ)، تحقيق: الشيخ عزّة الله المولائيّ الهمدانيّ، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٢. مُعجم اللغة العربيّة المُعاصرة، الدكتور أحمد مُختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤٣. مُعجم مُصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، مجدي وهبة، كامل المُهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٤. مُعجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الإعلام الإسلاميّ، ط ١٤٠٤هـ.

٤٥. مقاتل الطالبيّن، أبو الفرج الأصفهانيّ (ت٣٥٦هـ)، تقديم وإشراف: كاظم المظفّر، منشورات المكتبة الحيدريّة-النجف الأشرف، مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران، ط٢، ١٣٨٥هـ.

٤٦. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، محمَّد بن عليّ بن شهر آشوب (ت٥٨٨هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدريّة- النجف الأشرف، ط١٣٧٦هـ.

٤٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن عليّ بن محمَّد الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٨. مَنهج البحث الأدبيّ، الدكتور عليّ جواد الطاهر، مطبعة العانيّ، بغداد، د.ت.

٤٩. المهذّب في عِلم الحديث وتوثيقه: الشيخ فاضل الصفّار، مكتبة العلّامة الحلّيّ- كربلاء المقدّسة، ط١، ١٤٣٨هـ.

٥٠. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمَّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث- قم، ط٢، ١٤١٤هـ.

٥١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربليّ (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت، تواريخ طبعات الأجزاء مختلفة.